



النشرة اليومية

Wednesday, 01 May, 2024



أخبار الطاقة



الشرق الأوسط

عبد العزيز بن سلمان: على الدول التي تحتل مراكز متأخرة أن تسير على نهجنا

مسؤولية أخلاقية عبر توفير مقومات النمو للأجيال القادمة.

وذكر الأمير عبد العزيز بن سلمان، أن السعودية تؤمن بوجود إشكالية حقيقية فيما يتعلق بالتغير المناخي، ويجب التعامل معها بعدالة وإنصاف، مع أخذ الظروف القومية للدول في عين الاعتبار.

وعدّ أن مسألة عدم المساواة هي سبب تعثر مفاوضات التغير المناخي، متطرقاً إلى أن قمّي «شرم الشيخ» و«دبي»، وكيف أسهمتا في إصلاح هذه الإشكالية. كما تم إضفاء الواقعية لمسألة تغير المناخ. وأكمل أن هناك شيئاً من النفاق في الخطاب بشأن توزيع المسؤوليات تجاه التغير المناخي، منوهاً بأنه لا يمكن الطلب من دول مثل إندونيسيا التي تعاني من فقر الطاقة، أو نيجيريا، أو غانا، أو مدغشقر، أن تتحول إلى الطاقة المتجددة، في الوقت الذي تواجه فيه هذه الدول صعوبة في الحصول على الكهرباء.

وأشار خلال حديثه إلى إحصائية أخيرة، تعطي دول «أوبك» مسؤولية تاريخية بـ4 في المائة بشأن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، في حين تتحمل الولايات المتحدة 24 في المائة، والصين 22 في المائة تقريباً، والاتحاد الأوروبي 16 في المائة.

وعدّ أن إثقال هذه الدول بتكاليف مرتفعة من أجل التحول إلى الطاقة المتجددة سيسلب منها مصادر عديدة تساعدها على تحقيق أهداف أنبل وأعظم.

أكد وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز، أن المملكة تأتي ثانيةً من حيث أدنى كثافة لانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، وفي المرتبة نفسها بالنسبة لانبعاثات الميثان، «فلماذا يجب أن نتلقى محاضرات حول خفض انبعاثاتنا»، مشيراً إلى أنه «على الدول التي تحتل مراكز متأخرة أن تسير على نهجنا».

وقال في جلسة حوارية بعنوان «أمن، ومستقبل الطاقة والتنمية المستدامة» على هامش احتفالات اليوبيل الذهبي لـ«مجموعة البنك الإسلامي للتنمية»، (الثلاثاء) في الرياض: «إن قضيتنا ليست الاعتراف بوجود مشكلة التغير المناخي، بل في كيفية التعامل معها بطريقة عادلة ومباشرة، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف الظروف الوطنية للدول».

وأوضح أن «اتفاقية باريس للمناخ» لها مفاهيمها الخاصة واشترطاتها، وقد اتفقت عليها الدول بالإجماع، ولكن المشكلة حقيقة لا تكمن في نص الاتفاقية، وإنما التفسير الغريب لمحتواها. وعدّ أن النقاش بشأن هذه القضية أصبح أكثر واقعية في قمة «كوب27».

وأوضح أن النقاش بشأن التغير المناخي يجب أن يتسم بالواقعية والمنطق لتمكين الأطراف كافة من التعاون ومواجهة هذه القضية العالمية.

وشدد على أنه لا يمكن التضحية بأمن الطاقة لصالح التغير المناخي، والعكس صحيح، مبيناً أنه لدى الحكومات



الرياض النفط يتراجع مع تهديّة مخاوف اتساع نطاق الصراع بالشرق الأوسط

الرد على اقتراح هدنة في مطلع الأسبوع. وقال مصدران أمريكيان مصريان إنه من المتوقع أن يقدم الوفد تقريره خلال يومين.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يتربص المستثمرون هذا الأسبوع بمراجعة سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في الأول من مايو، حيث يدفع التضخم العنيد توقعات السوق لأي تخفيضات في أسعار الفائدة، مما قد يعزز الدولار الأمريكي ويعوق الطلب على النفط.

ويقدر بعض المستثمرين بحذر احتمالية أكبر بأن يقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية هذا العام والعام المقبل مع استمرار مرونة التضخم وسوق العمل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المخاوف بشأن الطلب أثرت أيضاً على المعنويات، حسبما قال محللو بنك إيه ان زد، في مذكرة بحثية، حيث انخفضت علاوات الديزل وزيت التدفئة على النفط الخام إلى أدنى مستوى لها منذ أشهر. وقالوا، نقلاً عن بيانات من إدارة معلومات الطاقة: "يقترّب متوسط الاستهلاك لأربعة أسابيع في الولايات المتحدة من متوسط أدنى مستوى موسمي في السنوات الخمس الماضية".

تراجعت أسعار النفط أمس الثلاثاء بعد أن ساهمت محادثات وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس في القاهرة في تهديّة مخاوف السوق من اتساع نطاق الصراع في الشرق الأوسط، في حين أثرت المخاوف بشأن توقعات أسعار الفائدة الأميركية على السوق.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 19 سنتاً، بما يعادل 0.21 بالمئة، إلى 88.21 دولاراً للبرميل، في حين نزلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 20 سنتاً، أو 0.24 بالمئة، إلى 82.43 دولاراً للبرميل. وخسر عقد الشهر الأول لكلا الخامين القياسيين أكثر من 1% يوم الاثنين.

وقال يب جون رونغ، استراتيجي السوق لدى آي جي المالية: "إن المفاوضات الجارية من أجل وقف محتمل لإطلاق دفعت المشاركين في السوق إلى مزيد من التخفيف من علاوة المخاطر الجيوسياسية في أسعار النفط، في حين أن اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي القادم يؤدي أيضاً إلى بعض التحفظات على المدى القريب".

وأضاف رونغ: "إن إبقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول قد يؤدي إلى مزيد من الارتفاع في الدولار الأمريكي، في حين يضع أيضاً بعض المخاطر على توقعات الطلب على النفط". وغادر مفاوضو حماس القاهرة في وقت متأخر يوم الاثنين للتشاور مع قيادة الحركة بعد محادثات مع وسطاء قطريين ومصريين بشأن



على الرغم من أن حالة عدم اليقين بشأن السياسة النقدية الأمريكية وارتفاع المخزونات في أسواق المنتجات بما في ذلك الديزل تؤثر على توقعات الطلب.

ووقالت فاندانا هاري، مؤسسة فاندانا إنسايتس في سنغافورة: "لقد شهدنا بالفعل تراجعًا طفيفًا في أسعار النفط الخام توقعًا للتقارب، لكن الأسعار قد تظل الآن ضمن نطاقها حتى معرفة نتيجة الحملة الأخيرة للتوصل إلى هدنة". "في حالة التوصل إلى اتفاق، أتوقع أن يتراجع سعر الخام سريعًا نحو 80 دولارًا". وقال محللون في ريستاد إنرجي في تقرير إن صناعة التنقيب والإنتاج العالمية قد تشهد إبرام صفقات بقيمة 150 مليار دولار أخرى خلال الفترة المتبقية من العام، مع تحول التركيز إلى النفط الصخري في الولايات المتحدة بخلاف حوض بيرميان. وقد تجاوزت أنشطة الاندماج والاستحواذ في صناعة التنقيب والإنتاج العالمية بالفعل 64 مليار دولار هذا العام، وتركز معظمها حول رقعة النفط الصخري في الولايات المتحدة.

وقال التقرير إن نشاط الاندماج والاستحواذ في الربع الأول في أمريكا الشمالية بلغ ما يقرب من 54 مليار دولار، أو 83%، من الإجمالي العالمي، ومن المتوقع أن تكون المنطقة القوة الدافعة للاندماج لبقية العام. وكان حوض بيرميان، الذي يمتد عبر غرب تكساس وجنوب شرق نيو مكسيكو، هو محور معظم الصفقات هذا العام، حيث تتنافس الشركات للحصول على الأصول الموجودة في المنطقة.

ومن المقرر أيضًا أن تجذب عمليات النفط الصخري الأخرى في الولايات المتحدة استثمارات كبيرة، مع وجود فرص خارج حوض بيرميان بقيمة حوالي 41 مليار دولار في السوق، وفقًا للتقرير، مثل البيع المحتمل لمحفظة باكين التابعة لشركة إكسون موبيل في داكوتا الشمالية. وعلى الصعيد العالمي، زاد عقد الصفقات في هذا القطاع بنسبة 145%

وقال محللو النفط لدى انفيستنت دوت كوم، انخفضت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء، لتواصل انخفاضاتها عن الجلسة السابقة، حيث ظل التركيز على أي تقدم في محادثات وقف إطلاق النار. كما أثرت التوقعات المتزايدة لأسعار الفائدة الأمريكية الأعلى لفترة أطول، قبل اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي هذا الأسبوع، على المعنويات. ومن المقرر أن يحقق خام برنت مكاسب بنسبة 1.7% في أبريل - للشهر الرابع على التوالي، في حين من المقرر أن تخسر أسعار خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 0.8% في أبريل.

ولا تزال تقلبات أسعار الفائدة، وقوة الدولار، مؤثرة. وتعرضت أسعار النفط لضغوط أيضًا بسبب احتمال رفع أسعار الفائدة الأمريكية لفترة أطول، مع ظهور هذه المخاوف قبل اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي هذا الأسبوع.

ومن المتوقع على نطاق واسع أن يبقي البنك المركزي أسعار الفائدة ثابتة. ولكن سيتم مراقبة أي إشارات بشأن تخفيضات أسعار الفائدة في المستقبل، خاصة وأن المتداولين يحسبون إلى حد كبير احتمال التخفيضات المبكرة في أسعار الفائدة في عام 2024.

وتخشى الأسواق من أن يؤدي رفع أسعار الفائدة لفترة أطول إلى الضغط على الاقتصاد العالمي، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الطلب على النفط هذا العام. كما ضغطت قوة الدولار على أسعار النفط. وسجل النفط أكبر انخفاض له منذ ما يقرب من أسبوعين حيث أدت المناقشات حول وقف إطلاق النار المحتمل في الشرق الأوسط إلى خفض علاوة المخاطرة للنفط الخام. ومن المقرر أن يحقق النفط الخام مكاسب شهرية رابعة، بعد أن ارتفع إلى أعلى مستوياته منذ أكتوبر في منتصف أبريل. وتدعم الأسعار الصراعات في الشرق الأوسط وأوكرانيا، فضلًا عن قيود إمدادات أوبك+،



مباشرة لتطبيق سقف أسعار النفط".

على أساس سنوي في الربع الأول إلى 64 مليار دولار، وكان الأعلى منذ عام 2019، وفقاً للتقرير. وخارج الولايات المتحدة، ظل عقد الصفقات قوياً في الربع الأول، حيث تم تداول 10.5 مليار دولار، بزيادة قدرها 5% على أساس سنوي. ويمثل الطلب على الموارد المنتجة للغاز نحو 66% من إجمالي الأصول المنتجة للنفط والغاز المشتراة والمباعة.

وقال أتول راينا، نائب رئيس أبحاث المنبع في شركة ريستاد إنرجي: "مع استمرار قوة الشهية، يتطلع اللاعبون المتعطشون للصفقات إلى عمليات استحواذ خارج حوض بيرميان. وقد يكون هناك تحول في السلطة، مع احتلال الأصول غير المتعلقة بحوض بيرميان مركز الصدارة في خط أنابيب الصفقات المستقبلية في أمريكا الشمالية".

في وقت، قالت مجموعة من شركات التأمين الغربية إن سقف أسعار النفط الروسي أصبح غير قابل للتنفيذ ولن يؤدي إلا إلى دفع المزيد من السفن للانضمام إلى أسطول الظل، في واحدة من أقسى انتقادات للإجراء الذي كان يهدف إلى خفض الإيرادات إلى الكرملين.

ووافقت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى على ما يسمى بالسقف الأقصى لأسعار النفط الروسي بعد أن ضغطت واشنطن للحد من إيرادات الكرملين وسط الحرب في أوكرانيا مع الحفاظ على تدفق النفط الروسي لتجنب ارتفاع أسعار الطاقة. ويسمح هذا الحد لشركات الشحن وشركات التأمين الغربية بالمشاركة في تجارة النفط الروسي طالما أن النفط يباع بأقل من 60 دولاراً للبرميل.

وقال بيان: "يبدو أن سقف أسعار النفط غير قابل للتنفيذ بشكل متزايد مع انتقال المزيد من السفن والخدمات المرتبطة بها إلى هذه التجارة الموازية. ونقدر أن حوالي 800 ناقلة قد غادرت بالفعل أندية المجموعة الدولية كنتيجة



«بلومبرغ إنتلجنس»: طلب شركات الطاقة الاقتصادية التقليدية على القروض انخفض 6 % في 2023

أسامة سليمان من فيينا

هدوء الأسعار، مشيراً إلى تأكيد بنك ستاندرد تشارترد أن انخفاض أسعار النفط أخيراً يُعدُّ علامة على نضج أكبر في سوق النفط عندما يتعلق الأمر بالعوامل الجيوسياسية، حيث أصبحت السوق أكثر رزانة في عام 2024 حتى الآن. من جانبه، أكد ديفيد لديسما مدير استراتيجيات الطاقة في شركة "كورت" الدولية، أن انخفاض الأسعار يعني أن التجار أصبحوا أقل قلقاً من ذي قبل بشأن مخاطر العرض على المدى القصير، لكن مخاطر العرض على المدى الطويل أصبحت مرتفعة بسبب الصراع الممتد في الشرق الأوسط على مدار الأشهر السبعة الماضية. من ناحيته، ذكر جون هال مدير شركة "ألفا إنرجي" الدولية، أن انخفاض تركيز السوق على التطورات في الشرق الأوسط من المرجح أن يعيد الأساسيات إلى الواجهة، لافتاً إلى توقعات بتسجيل زيادة صغيرة في المخزون العالمي قدرها 74 ألف برميل يوميا في أبريل، وهو أقل بكثير من زيادة 2.2 مليون برميل يوميا في أبريل 2023 وزيادة 1.4 مليون برميل يوميا في أبريل 2022. وفيما يخص الأسعار، استقر النفط اليوم الثلاثاء بعد تراجعها قبل يوم، وسط ترقب المستثمرين أي دلائل بشأن أسعار الفائدة الأمريكية. وخلال التعاملات، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 27 سنتاً، بما يعادل 0.3%، إلى 88.67 دولار للبرميل، وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 30 سنتاً، أو 0.4%، إلى 82.93 دولار للبرميل.

ذكرت "بلومبرغ إنتلجنس" أن الطلب على القروض من شركات الطاقة التقليدية انخفض العام الماضي بنسبة 6% على أساس سنوي، وذلك بعد انخفاض 1% في 2022. وأوضحت، في أحدث تقاريرها، أن شركات النفط والغاز لا تحتاج إلى كثير من القروض، لأنها تدر كثيراً من الأموال هذه الأيام من أعمالها الأساسية، مشيرة إلى أن هذا الاتجاه من المرجح أن يستمر حتى نهاية العقد. من جهتهم، قال لـ"الاقتصادية"، محللون نفطيون: إن منظمة "أوبك" ذكرت مراراً وتكراراً أن التوقعات التي تتنبأ بنهاية سريعة لعصر النفط لا أساس لها في الواقع، وأن تضخيمها يمكن أن يستنزف الاستثمارات الجديدة في إمدادات النفط والغاز التي يحتاجها العالم. وأشار المحللون إلى تحذير هيثم الغيص أمين عام منظمة أوبك من أن معدل الاستثمار في المشاريع النفطية الجديدة قد يتقلص في حين يظل الطلب على النفط الخام قوياً. وأكدوا أهمية سعي أرامكو إلى الاستثمار في مصادر وتقنيات الطاقة الجديدة خارج السعودية، حيث ضاعفت الشركة صندوق رأس المال الاستثماري الخاص بها إلى 7 مليارات دولار لدعم الشركات الناشئة المبتكرة والتقنيات الثورية، حيث تظل أرامكو ملتزمة بقطاع النفط والغاز، لكنها تدرك الحاجة إلى محفظة متنوعة للمستقبل. وفي هذا الإطار، قال فيتوريو موسازي مدير الشراكة الدولية في شركة "سنام" الإيطالية للطاقة: إن تقلص المخاوف من التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط أدت إلى



عكاظ «أرامكو»: 80% من الطلب على النفط من «الجنوب العالمي»

أعلن الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية المهندس أمين الناصر، خلال مشاركته في أعمال الاجتماع الخاص للمنتدى الاقتصادي العالمي، الذي اختتم أشغاله أمس في الرياض، أن 80% من الطلب على النفط سيأتي من «الجنوب العالمي» بحلول 2050. وأوضح، أن ما يراوح بين 50% و60% من الطلب على النفط يأتي حالياً من الجنوب العالمي. ورأى أن ذلك يجب أن يوضع في الحسبان حين يتعلق الأمر بالانبعاثات الكربونية. وزاد: نحن بحاجة إلى التركيز على المهمة، وليس اختيار الربحين والخاسرين. ويعني «الشمال العالمي» الدول الصناعية الثرية في الجزء الشمالي من العالم، فيما يعني «الجنوب العالمي» الدول الواقعة جنوب العالم، التي يواجه سكانها تحديات في الحصول على المعيشة والأجور الملائمة. وعلى رغم أن السعودية تقع ضمن الجنوب العالمي، إلا أنها تملك أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط، وتسعى إلى الانتقال من الاعتماد على النفط بحلول سنة 2060. وحذر الناصر من مغبة انتقال مكلف يمكن أن يزرع الحوافز من اقتصادات الجنوب العالمي، وإرغامها على تبني مواد هيدروكربونية رخيصة كالفحم الحجري.



الشرق الأوسط

«مجموعة السبع» تتفق على التخلي عن الفحم بحلول 2035

وجاء في البيان: «نحن ملتزمون باتخاذ إجراءات طموحة على امتداد دورة حياة المواد البلاستيكية لإنهاء التلوث البلاستيكي، وندعو المجتمع العالمي إلى أن يفعل الشيء نفسه».

وقال الوزراء إن الجهود الرامية إلى جمع الأموال لمساعدة الدول الفقيرة على مكافحة تغير المناخ يجب أن يشمل كل «الدول التي يمكنها المساهمة».

وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة للمناخ لعام 1992، التزمت بضع دول من ذوات الدخل المرتفع، التي كانت تهيمن على الاقتصاد العالمي في ذلك الوقت، بتمويل مكافحة الاحتراز العالمي.

وتمثل دول «مجموعة السبع» مجتمعة 38 في المائة من الاقتصاد العالمي، وهي مسؤولة عن 21 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة، وفقاً لأرقام عام 2021 الصادرة عن معهد تحليل المناخ.

توصلت دول «مجموعة السبع» المجتمعة في إيطاليا، الثلاثاء، إلى الاتفاق على التخلي التدريجي من محطات الطاقة التي تعمل بالفحم من دون احتجاز الكربون بحلول عام 2035. يعد الفحم الوقود الأكثر تلويثاً، واتفقت «مجموعة السبع» التي تضم إيطاليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على «التخلص التدريجي من توليد الكهرباء باستخدام الفحم في أنظمة الطاقة خلال النصف الأول من ثلاثينات القرن الحالي أو وفق جدول زمني يتوافق مع الحفاظ على حصر الاحترار بـ1.5 درجة مئوية، وفقاً لمسارات الحياد الكربوني». وأعلنت الدول الأعضاء في المجموعة موقفها في بيان صحفي، في ختام اجتماع لوزراء البيئة والطاقة في دول «مجموعة السبع» في تورينو بشمال إيطاليا. والاجتماع هو الأول بهذا الحجم بشأن المناخ منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) الذي عُقد في ديسمبر (كانون الأول) الماضي في دبي.

وقالت دول «مجموعة السبع» إنها «تطمح» إلى خفض الإنتاج العالمي من البلاستيك من أجل التصدي بشكل مباشر للتلوث العالمي الناجم عن هذه المادة الموجودة في كل مكان في البيئة، من قمم الجبال إلى قاع المحيطات.



الشرق الأوسط «السعودية للكهرباء» تتعهد بدعم شركات في مجال الاستدامة بقطاع الطاقة

كخطوة أخرى لها نحو رفع مستوى إسهامها في تعزيز ودعم جهود المملكة لتحقيق أهداف الاستدامة.

وقّعت الشركة السعودية للكهرباء تعهداً والتزاماً بالمشاركة في «مبادرة رواد الاستدامة» في المملكة، التي أطلقتها وزارة الاقتصاد والتخطيط، وتهدف إلى الإسراع في تحقيق أهداف المملكة، وتعزيز مرونة القطاع الخاص، وتنمية الابتكارات في مجالات الاستدامة، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تمكين المملكة من أداء دور مهم في تشكيل مبادرات الاستدامة العالمية.

جاء ذلك خلال الاجتماع الخاص للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي عُقد بالرياض، حيث يشمل التعهد تقديم الدعم والتدريب والموارد لـ 3 شركات أو أكثر لمساعدتها على تطوير استراتيجيات الاستدامة، وتحديد النتائج المستهدفة.

وتعمل الشركة السعودية للكهرباء بشكل متواصل على المساهمة في رفع كفاءة الطاقة، وتحقيق طموح الحياد الصفري بحلول عام 2050، وتمكين مشاريع الطاقة المتجددة في المملكة، والحد من الانبعاثات، بالإضافة إلى دورها في أتمتة الشبكات، وتمكين تكامل إنتاج الطاقة، وحماية البيئة والتنوع البيولوجي.

وتأتي مشاركة «السعودية للكهرباء» في هذه المبادرة النوعية



الشرق الأوسط

إنتاج «بتروبراس» البرازيلية من النفط يرتفع ٤,٤٪ في الربع الأول

النفط ومشتقاته خلال هذه الفترة. وانخفضت صادرات النفط بنسبة 11.3 في المائة.

ومع ذلك، بالمقارنة مع الربع السابق، لاحظت الشركة زيادة بنسبة 2.5 في المائة في صادرات النفط، وهو ما يرجع إليه الفضل في التغيرات في السوق الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط.

وقالت «بتروبراس» إن «الصراع في الشرق الأوسط تسبب في عدم استقرار نقل البضائع البحرية، وبالتالي تغير في تدفقات صادراتنا النفطية»، مسلطة الضوء على زيادة الصادرات إلى الصين ودول آسيوية أخرى.

وبلغت مبيعات النفط والغاز ومشتقاته 2.92 مليون برميل يومياً، بانخفاض 4.6 في المائة على أساس سنوي. ويعزى هذا الانخفاض جزئياً إلى زيادة الوقود الحيوي في خليط الوقود المبيع في البلاد.

ومن المتوقع أن تنشر «بتروبراس» نتائجها المالية الكاملة للربع الأول في 13 مايو (أيار).

أعلنت شركة النفط البرازيلية الحكومية «بتروبراس» أن إنتاجها من النفط الخام خلال الربع الأول ارتفع بنسبة 4.4 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وقالت الشركة في بيان إنها ضخعت 2.24 مليون برميل يومياً في هذه الفترة، وعزت الزيادة في الإنتاج إلى تكثيف خمس منصات، وبدء الإنتاج في 19 بئراً في حوضي كامبوس وسانتوس.

وأنتجت الشركة 2.78 مليون برميل من مكافئ النفط يومياً في الفترة من يناير (كانون الثاني) إلى مارس (آذار)، بزيادة 3.7 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023.

ومن إجمالي إنتاجها، جاء نحو 67 في المائة من حقول ما قبل الملح التابعة للشركة، وهي منطقة بحرية غنية بالنفط قبالة الساحل الجنوبي الشرقي للمحيط الأطلسي في البلاد. وهناك، زاد الإنتاج بنسبة 9.1 في المائة، مما ساعد على مواجهة الانخفاض في الإنتاج من الحقول الأخرى.

وانخفض إجمالي الصادرات بنسبة 4.4 في المائة على أساس سنوي، مع تصدير 848 ألف برميل يومياً من



الشرق الأوسط النفط يتراجع مع تطلع المستثمرين لمحادثات الهدنة بين إسرائيل و«حماس»

وغادر مفاوضو «حماس» القاهرة في وقت متأخر يوم الاثنين، للتشاور مع قيادة الحركة بعد محادثات مع وسطاء قطريين ومصريين بشأن الرد على اقتراح هدنة مرحلي قدمته إسرائيل في مطلع الأسبوع.

وقال مصدران أمنيان مصريان إنه من المتوقع أن يقدم الوفد تقريره خلال يومين.

وبينما كان قادة «حماس» يزورون القاهرة، قتلت الغارات الجوية الإسرائيلية عشرات الفلسطينيين يوم الاثنين، حيث قتل أكثر من نصفهم في مدينة رفح جنوب قطاع غزة، والتي حث الزعماء الأجانب إسرائيل على عدم غزوها.

وأدت الهجمات المستمرة التي يشنها الحوثيون في اليمن على حركة المرور البحرية جنوب الطريق التجارية الرئيسية لقناة السويس إلى الحفاظ على حد أدنى لأسعار النفط، وقد تؤدي إلى ارتفاع علاوات المخاطر إذا توقع اللاعبون انقطاع إمدادات النفط الخام.

على الصعيد الاقتصادي، يترقب المستثمرون هذا الأسبوع مراجعة سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في 1 مايو (أيار)، حيث يدفع التضخم العنيد توقعات السوق لأي تخفيضات في أسعار الفائدة، مما قد يعزز الدولار الأمريكي ويعوق الطلب على النفط.

تراجعت أسعار النفط يوم الثلاثاء، بعد أن أسهمت محادثات وقف إطلاق النار بين إسرائيل و«حماس» بالقاهرة في تهدئة مخاوف السوق من اتساع نطاق الصراع في الشرق الأوسط، في حين أثرت المخاوف بشأن توقعات أسعار الفائدة الأميركية على السوق.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 10 سنتات، بما يعادل 0.11 في المائة، إلى 88.30 دولار للبرميل بحلول الساعة 04:23 بتوقيت غرينيتش، في حين نزلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 13 سنتاً، أو 0.16 في المائة، إلى 82.50 دولار للبرميل.

وخسر عقد الشهر الأول لكلا الخامين القياسيين أكثر من 1 في المائة يوم الاثنين.

وقال يب جون رونغ، استراتيجي السوق في «آي جي»، إن «المفاوضات الجارية من أجل وقف محتمل لإطلاق النار بين إسرائيل و«حماس» دفعت المشاركين في السوق إلى مزيد من التخفيف من علاوة المخاطر الجيوسياسية في أسعار النفط، في حين أن اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي المقبل يؤدي أيضاً إلى بعض التحفظات على المدى القريب... إن إبقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول قد يؤدي إلى مزيد من الارتفاع في الدولار الأمريكي، في حين يضع أيضاً بعض المخاطر على توقعات الطلب على النفط».



ويقدر بعض المستثمرين بحذر احتمالية كبرى بأن يقوم «الاحتياطي الفيدرالي» برفع أسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية هذا العام والعام المقبل، مع استمرار مرونة التضخم وسوق العمل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المخاوف بشأن الطلب أثرت أيضاً على المعنويات، حسبما قال محللو «ANZ» في مذكرة بحثية، حيث انخفضت علاوات الديزل وزيت التدفئة على النفط الخام إلى أدنى مستوى لها منذ أشهر.



الشرق الأوسط

«الصين لبناء السفن» لتأسيس 18 ناقلة غاز طبيعي مسال لـ«قطر للطاقة»

قال تلفزيون الصين المركزي «سي سي تي في» يوم الاثنين إن شركة «الصين لبناء السفن» المملوكة للدولة، وشركة «قطر للطاقة» وقّعتا اتفاقية لبناء 18 سفينة ضخمة للغاية لنقل الغاز الطبيعي المسال.

وأضاف التلفزيون أنه جرى توقيع الاتفاقية في مراسم يوم الاثنين. وستبلغ سعة كل سفينة 271 ألف متر مكعب.

وفي مارس (آذار)، قالت «قطر للطاقة» إنها أنهت عدداً من عقود الإيجار مع كثير من ملاك السفن الآسيويين لتعزيز أسطولها من الشحن بنحو 19 ناقلة للغاز الطبيعي المسال قبل توسع هائل مزعم في إنتاج الغاز الطبيعي المسال.

وتشمل توسعة مشروع حقل الشمال الذي تنفذه شركة «قطر للطاقة»، أكبر مُصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، إضافة ثمانية خطوط للغاز الطبيعي المسال، سترفع قدرة قطر على التسييل من 77 مليون طن سنوياً إلى 142 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030، أي بزيادة قدرها 85 في المائة في الإنتاج.



مشرعون أميركيون يترهون شركات نفط بالخداع بشأن المناخ

الحقائق حول نماذج أعمالها، وإخفاء المخاطر الفعلية للوقود الأحفوري، بما في ذلك الغاز الطبيعي، من أجل عرقلة العمل المناخي الذي نحتاجه"، مضيفاً أنه "على الرغم من درايتها بالآثار المدمرة لمنتجاتها من النفط والغاز على الكوكب لعقود من الزمن، فقد أعطت الصناعة دائماً الأولوية لنتائجها النهائية، وفضلت تكتيكات علاقات عامة من المستوى المنخفض على الالتزام السريع بمعالجة الأزمة".

أصدر المشرعون أيضاً مئات الوثائق المصاحبة للتقرير قبل جلسة استماع للجنة الميزانية بمجلس الشيوخ يوم الأربعاء حول "الجهود المتطورة التي تبذلها شركات النفط الكبرى لتجنب المساءلة عن تغير المناخ".

ومن بين أولئك الذين من المقرر أن يشاركوا بالجلسة، راسكين، زعيم الديمقراطيين في لجنة الرقابة بمجلس النواب، الذي نشر سابقاً تقارير تزعم أن شركات النفط تنشر معلومات مضللة عن المناخ، وتعرقل اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ. وجّه المشرعون أيضاً في تقرير يوم الثلاثاء انتقادات لشركات النفط بسبب ترويجها لحلول مناخية مكلفة ومستقبلية، مثل الوقود الحيوي للطحالب وفصل الكربون، في حين لم تستثمر ما يكفي لإنجاز هذه التقنيات.

خص التقرير بالذكر شركة "إكسون"، التي أعلنت لسنوات دعمها لمبادرة الطحالب في إعلاناتها التلفزيونية، وتعهدت بأنها قادرة على إنتاج 10 آلاف برميل يومياً بحلول عام 2025. تخلت "إكسون" تدريجياً عن هذه المبادرة في العام الماضي، حسبما ذكرت "بلومبرغ غرين" لأول مرة.

انتقد مشرعون ديمقراطيون بالولايات المتحدة شركات نفط في تقرير جديد اليوم الثلاثاء، زعموا فيه أن الصناعة انخرطت في "حملة متقنة من الخداع والتصريحات المزدوجة"، بهدف إحباط العمل المناخي الهادف، والحفاظ على أرباحها الضخمة.

يُعد التقرير استكمالاً لتحقيق بدأ قبل ما يقرب من ثلاث سنوات من قبل الديمقراطيين في لجنة الرقابة والمساءلة بمجلس النواب، حيث استدعت اللجنة وثائق من شركات "إكسون موبيل" و"شيفرون" و"شل" و"بي بي" ومعهد البترول الأميركي ومؤسسة البترول الأميركية وغرفة التجارة الأميركية.

اتهم التقرير، الذي تم إعداده بالاشتراك مع الديمقراطيين في لجنة الميزانية بمجلس الشيوخ، شركات النفط بارتكاب مجموعة من الممارسات الخاطئة، مثل تقديم الدعم العام لاتفاقية باريس للمناخ، في الوقت الذي تقر فيه داخلياً بأن نماذج أعمالها تتعارض مع مثل هذا السيناريو.

ذكر التقرير أيضاً أن شركات النفط روجت بشكل خاطئ للغاز باعتباره جسراً للوصول إلى مستقبل أنظف، مع تجاهل آثاره المناخية الكبيرة، وأشار إلى أن الصناعة ضخت الأموال في الجامعات حول العالم لكسب التأييد بشأن فكرة أن الوقود الأحفوري جزء من تحول الطاقة.

إخفاء مخاطر الوقود الأحفوري
قال جيمي راسكين، ممثل الحزب الديمقراطي من ولاية ماريلاند، في بيان: "تواصل شركات النفط الكبرى إخفاء



العراق وكازاخستان يطرحان خطاً للوفاء بتعهدات خفض إمدادات النفط

بحصص "أوبك+"، إذ تسعى الأولى لجني إيرادات لإعادة بناء اقتصادها المنهار، فيما تنشر الثانية طاقة إنتاجية جديدة.

من المقرر أن تجتمع منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" وشركاؤها في الأول من يونيو لاتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت ستواصل تخفيضات الإنتاج -بشكل كلي أو جزئي- خلال النصف الثاني من العام.

قدمت دولتان عضوتان في تحالف "أوبك+"، كانتا قد أخفقتا في الوفاء بوعدتهما بإجراء تخفيضات إضافية في إنتاج النفط، خططهما للمضي قدماً في تنفيذ تعهداتهما.

اتفق العراق وكازاخستان على تقديم خطط في 30 أبريل توضح سبل تعويضهما عن ضخ عدة مئات الآلاف من البراميل يومياً فوق الأهداف المتفق عليها في بداية العام. أرسلت الدولتان جداول بالتخفيضات.

أكدت وزارة الطاقة في كازاخستان بالفعل عبر البريد الإلكتروني الأسبوع الماضي أنها أعدت جدولاً يوضح كيفية تعويض الإنتاج الزائد في الربع الأول خلال بقية العام. كذلك قدّم العراق مقترحه، بحسب مسؤول طلب عدم ذكر اسمه. لم ترد وزارة النفط على الفور على طلب التعليق على الأمر.

تخفيضات إنتاج النفط

كان تحالف "أوبك+"، بقيادة السعودية وروسيا، أعلن عن تخفيضات إنتاج جديدة في بداية عام 2024 في محاولة للحد من فائض النفط العالمي ودعم الأسعار. حقق هذا التدخل نتائج المرجوة، إذ أدى إلى زيادة أسعار العقود الآجلة لمزيج برنت لتقترب من مستوى 90 دولاراً للبرميل على الرغم من المخاوف بشأن النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة الرئيسية.

لدى العراق وكازاخستان سجل من الفشل في الالتزام



اقتصاد الشرق بلومبرغ: البحرين تسعى لبيع حصة في خط أنابيب ينقل النفط من السعودية

إلى اتباع استراتيجية مماثلة للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة المجاورتين.

طرحت الرياض حصة في "أرامكو" بطرح عام أولي في 2019، ثم أتبعها ببيع حقوق تأجير بعض خطوط الأنابيب للمستثمرين. من جهتها، باعت أبوظبي حصة في شركة أدنوك لأنابيب النفط قبل خمس سنوات، إلا أن شركة يقع مقرها في الإمارة مؤخراً قامت بإعادة شراء حصة شركتي "بلاك روك" و"كيه كيه آر" في الأعمال.

تدرس البحرين بيع حصة بخط أنابيب نفط رئيسي ينقل الخام من المملكة العربية السعودية لمستثمرين، إذ يسعى أصغر اقتصاد في منطقة الخليج العربي إلى طرح أصول الطاقة، وفقاً لأشخاص مطلعين على الأمر.

كشف الأشخاص الذين طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم أثناء مناقشة معلومات غير معلنة أن الحكومة يمكن أن تجمع بضع مئات الملايين من الدولارات من بيع الحصة.

خط الأنابيب يمكنه نقل ما يصل إلى 350 ألف برميل من النفط يومياً، ويربط منشآت معالجة النفط السعودية في بقيق بمصفاة "بابكو" في البحرين.

ورفض ممثلو شركة "بابكو" للطاقة البحرينية، التي تدير البنية التحتية للطاقة في البلاد بما في ذلك خط الأنابيب، التعليق على الأمر.

بيع حصص بأصول النفط والغاز وكانت البحرين تبحث تعيين مستشارين للمساعدة في بيع حصص ببعض أصولها من النفط والغاز، حسبما نشرت بلومبرغ في وقت سابق. فيما يُعد جزء من جهود الحكومة لفتح صناعة مغلقة أمام الاستثمارات الأجنبية منذ عقود.

صناعة الطاقة في (البحرين) تعد أصغر نسبياً من نظيراتها في دول الخليج العربي الأخرى، لكن المسؤولين يسعون

شكراً.